الفصل الثانى

العولمة: منظور سياسى*

الكتابة عن العولمة ليس بالأمر الهين؛ إذ إن مصطلح العولمة لم يتم تفسيره حتى الآن، فالبعض ينظر للعولمة بأنها سبب كل الشر، ويعبرون عنها بنظرة سوداوية لما لها من سلبيات وتأثيرات على العالم، وعلى النقيض من ذلك، يعتبرها فريق آخر بأنها الدواء للعالم الجديد، وتدعو العولمة عموما على زيادة الاتكال المتبادلinterdependence، أو بمعنى آخر زيادة الاعتماد على التبادل بين الدول دون قيود.

ونتيجة للعولمة، يلاحظ زيادة فى التداخل والتبادل الاقتصادى على نحو غير مسبوق من قبل، فهناك طفرة فى التبادل التجارى وحركة المواد والبضائع بين الدول، وكذلك الحال بالنسبة لحركة الأموال من دولة لأخرى، كما أن ذلك عندى أمراً طبيعيّا بالنسبة لانتقال العمالة، وتسهيل حركة الناس والهجرة من مكان لآخر بحثا عن الفرص التى توفرها ظاهرة العولمة من خلال تواجد الشركات العابرة للقارات، ومما يتطلبه ذلك من توافر كوادر مؤهلة ومدربة تتناسب مع حاجات هذه الشركات. ولكن هذا التسهيل فى حركة البشر والشركات لم يكن دون مشكلات؛ إذ إن بعض الدول فى العالم لم تكن على استعداد على استقبال هذا التدفق من البشر والشركات الأجنبية إليها نظرا لاختلاف الأجناس والأديان. وهنا ظهر الصراع بين المحلى والكونى ومدى تقبل الأول للآخر، مع ما يجلبه من ثقافات وقيم وما يشكله فى تنافس مع الواقع الثقافى والاقتصادى للدول المضيفة. ولذا يتوجب علينا أن نكون واعين وحريصين فى استخدام مصطلح العولمة، فالوضع مازال فى مرحلة مخاض بين القبول والرفض، وهناك حالة من عدم الاستقرار على رأى حول العولمة حتى الآن، وتحت وطأة هذه الظروف لابد من توخى الحذر فى التعامل مع مقتضيات ومتطلبات العولمة وتحديد السياسة المناسبة للتعامل مع معطياتها.

* تأليف كريس و. بروكس Chris W. Brooks.

وفى الوقت نفسه، ينبغى التنبه إلى أن العولمة لمفهومها الواسع لم تعد خياراً، وإنما هى واقع وحقيقة فى الحياة، فهى أصبحت جزءاً نتعامل ونتعايش معه، وليس من السهولة بمكان التخلص منها، أو تجاهل التعامل معها.

وتبرز فى بعض دول العالم حركة مضادة للعولمة anti-globalization movement، ويحاول البعض التقليل من أهمية ذلك لارتباطه بالاختلاف على المصالح، حيث يتوجب هنا التمييز بين توجهين مهمين: الأول يضم أولئك الغاضبين من العولمة لتأثيرها على تقدم الدول النامية والفقيرة لعدم مقدرتها على المنافسة مما ينعكس عليها سلبًا، وترى هذه المجموعة أن هناك إجحافاً فى توزيع الثروات وتوسيعًا فى الهوة بين الدول القادرة والمتقدمة والدول الأخرى، التى تتوافر لديها المقدرة على المشاركة بفعالية فى العالم الجديد، الذى يتخذ من العولمة شعاراً لغزو أسواق الدول دون تحفظ أو قيود. أما التوجه الثانى فهو الذى يمكن أن يطلق عليه الحركة المضادة للحداثة anti - modernist movement، وهذه حركة لا يمكن الاتفاق معها كونها تتجاهل حقبة مضيئة ومهمة فى تاريخ العالم، فلو رجعنا قليلا إلى الماضى، لوجدنا مدى التقدم الذى قطعه العالم دولا وشعوبا خلال هذه الحقبة الزمنية، التى ينظر إليها البعض بأنها عمر ذهبى golden age من تاريخ العالم لما شهده من طفرة علمية ومعرفية.

وبالنظر إلى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD)، نجد أن اتباعها لمنهج وقواعد الأسواق المفتوحة open markets قد استطاعت أن تحقق نتائج طيبة بعد فترة الحرب post - war period فى عدد من الأمور، منها: متوسط العمر، ومستوى التعليم، وتحسن مستوى المعيشة والاسكان، ومستوى الدخل عند الأفراد، وساعات العمل، ومستوى دخل الدول وتطورها فى مختلف المجالات. وهذا مثال على أن الفترة السابقة كانت فترة ازدهار ورقى وتقدم لكثير من الدول والمجتمعات التى تبنت مفاهيم جديدة تنسجم مع الحداثة، وتبنى فكرة السوق المفتوحة وحرية الحركة، ومع الإيمان بأن هذه الحقبة من تاريخ الإنسانية وما تبنيه من مفاهيم وأفكار قدلا تكون بالضرورة قادرة على الاستمرار والتواصل على الوتيرة نفسها وفى النمط نفسه الذى بدأت فيه، إلا أنها استطاعت تحقيق جوانب إيجابية، ولربما جاء الوقت

كى تجدد وتحدث فى أنماطها وأساليبها للتعامل مع مرحلة جديدة لها متطلبات مختلفة، تتوافق مع مقتضيات المرحلة الحالية وبالنظر إلى الدول المتقدمة، نجد أنها وصلت إلى نهاية دورة من التقدم، ومقبلة على مرحلة جديدة فى القرن الحادى والعشرين، وتتميز المرحلة الجديدة بنمو متزايد فى الاقتصاد الحديث المبنى على المعرفة، وأكثر من ذلك أن هذا القرن سيكون قرن دراسة الأحياء the century of biology وسيشهد تحولات كبيرة، لن تخلو من مشكلات ومعضلات عديدة ستحتاج إلى التقصى والدراسة.

يتبين من الحركة المضادة للعولمة أن ردة الفعل على التلاعب والتغيير فى الجينات genetic monipulation ، سواء كانت البشرية أو الزراعية لم يكن مرتبطا بأسباب علمية، وإنما لأمور تتعلق بالمنطق، وعدم توافقها مع مبررات منطقية أو لتعارضها مع الأفكار والمعتقدات التى يؤمن بها البشر، وعدم انسجام التغيير مع الطبيعة التى تعودوا عليها، ومن هنا يبرز أهمية دور الجامعات والأكاديميين العاملين فيها، فى محاولة إدارة نقاشات وحوارات منطقية بين العالم أو الدول الغنية التى لاتحتاج إلى الابتكار أو التجديد فى الجينات innovations in genetics وخصوصا فى الزراعة، وبين الدول النامية التى يتوقع أن تكون أكثر استفادة من الثورة الجينية لما تقدمه من طفرة علمية حديثة، وحلول لبعض مشكلات الدول النامية وخصوصا ما يتعلق بتطوير الجينات الزراعية وتطوير المحاصيل الزراعية. ولذا ينبغى المساهمة فى تلطيف المناخ السائد حاليا، والذى تحوم فيه الشكوك والريبة عند الحديث عن تطوير الجينات واستثمار تقنياتها الحديثة فى خدمة البشرية.

العولمة تتحدى قوانين اللعبة

تعتبر منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) أن التحدى الرئيسى للعولمة هو إمكانية تأسيس بعض القوانين، والتى يمكن أن يطلق عليها «قوانين لعبة المال والاقتصاد الجديد»، وخصوصًا فى بعض الجوانب المتعلقة بالرشوة، والفساد، والاستبداد، والعلاقة بين القطاع العام والخاص، والتبادل التجارى. وهناك مشكلة قائمة تتعلق بالرشوة والفساد عند موظفى القطاع العام العاملين فى التجارة الخارجية، وهى مشكلة متجذرة وصعبة، ولكن لابد من إيجاد الحلول الملائمة

لمحاربتها وحلها. وتحاول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية معالجة هذه القضية بخوض معركة طويلة المدى، بدأتها بوضع بعض البنود الخاصة بالشفافية والعدالة والوضوح فى التعامل مع عناصر المشكلة المذكورة آنفا، وتطبيق البنود ليس أمرا سهلا عندما يقتضى الأمر التعامل مع قضايا المال والتصدير والتصنيع وبعض المجالات التجارية، التى قد يصعب التحكم فيها لوجود أطراف عدة ينبغى التعامل معها، وتداخل مصالح كثيرة يصعب التكهن بها أو متابعتها.

وجانب آخر يتعلق بقواعد اللعبة وهو الهيمنة على الشركات، ويدعو ذلك إلى وضع معايير عالمية جديدة بهدف السيطرة والتحكم فى الشركات، وظهر ذلك جليًا فى بعض الممارسات فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ومنها الممارسات الضريبية القاسية harmful tax practices والغش الضريبى Tax cheating وهذه ظاهرة خطيرة جداً، وهناك تبرز قوانين اللعبة الجديدة والتى ينبغى أن يكون عليها اتفاق عالمى لمواجهتها بالقانون والنظام، بطريقة تكفل الحق والمساواة بين جميع المواطنين عندما يتعلق الأمر بدفع الضرائب. وإذا لم تتخذ التدابير اللازمة لمعالجة هذا الأمر، فإن قدرة دخل الحكومات من الضرائب سوف تذوب وتتآكل مع مرور الوقت نظراً للممارسات السلبية، التى تؤثر على طريقة دفع واستغلال الضرائب المفروضة على البضائع والخدمات والشركات والأفراد؛ مما سينعكس سلبًا على الاقتصاد عموماً.

وأحد الجوانب المهمة التى تهتم بها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية هى قضية الارهاب، وهناك قضايا أخرى لا تقل أهمية عن ذلك ومنها التعامل مع الجريمة المنظمة والمخدرات على المستوى العالمى، ولذا فإن بناء أنظمة وقوانين أو تطوير ما يسمى بالقانون المعتدل Soft law يعتبر أحد الأعمال المهمة لهذه المنظمة.

وبعد الانتهاء من وضع هذا القانون لربما يعرض على البرلمانات الوطنية فى الدول لمراجعته، وفى النهاية يكون بمثابة المرجعية الدولية، الذى يمكن تعميمه وتطبيقه على مختلف الجهات فى الدول، التى تنضوى تحت مظلة أسرة الأمم المتحدة United Nations Family.

وواحد من المحاور التى يتوجب إعطاؤها جل العناية والاهتمام من قبل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، هو دور التعليم، وما يمكن أن يلعبه من دور نظام العولمة والتنمية. وفى هذا الإطار نستذكر ماأكده الأمين العام للأمم المتحدة، كوفى عنان، فى الندوة العالمية للتنمية المستدامة World Summit on Sustainable Development والمنعقدة فى جوهانسبرج فى الفترة من ٢٦ أغسطس إلى ٤ سبتمبر من عام ٢٠٠٢م، والتى ركز فيها على القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة والتى حدد فيها الأولويات ومنها الماء والطاقة، والصحة والزراعة والتنوع البيئى، على اعتبار أنها من الأمور المهمة فى حياة الإنسان.

وقد بذلت المنظمات الدولية جهوداً لوضع رؤية كوفى عنان فى مضمون جدول أعمالها، إلا أن الجهود المبذولة فى هذا الإطار مازالت تحتاج إلى مزيد من العناية والاهتمام، كونها لم تتمكن من تحقيق المرامى والأهداف التى تمت المناشدة بها فى الندوة العالمية المذكورة. وتجد منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية العام للأمم المتحدة، وتضاف إليها أولوية سادسة وهى التعليم، باعتباره أحد ركائز التنمية المستدامة، ويبرز تبنى هذه المنظمة لهذا الدور على اعتبار أن الدول المنضوية تحتها تساهم بـ ٦٠٪ من المنتج العالمى، وتتحكم فى ٨٠٪ من المصادر الاقتصادية العالمية وتنتج ما يعادل ٩٥٪ من التكنولوجيا العالمية، وتساهم بـ ٩٥٪ من البحث العلمى، ويلعب التعليم العالى فى دول المنظمة دوراً بارزاً وإسهاماً واضحاً فى تطوير المجالات المذكورة. ولذا تجد نفسها أنها ملزمة فى المشاركة فى تحقيق تقدم فى الأولويات، التى حددها الأمين العام للأمم المتحدة.

ارتباط العولمة بالتنمية والتضامن

ينبغى على الدول النامية أن تضع قضايا التنمية على رأس أولوياتها، وأن تعطيها جل اهتمامها ودعمها، والملاحظ فى سياسات هذه الدول وجود كثير من التنظير والتقليل من التطبيق والعمل الفعلى، فما يذكر من سياسات لا يقابله إجراء فعلى على أرض الواقع، مما يشير إلى عدم التناغم بين التنظير والتطبيق. ومما يلاحظ أيضا عدم وجود تعاون حقيقى واهتمام جاد بالمساعدات الدولية المخصصة لقضايا التنمية، والشروط المتعلقة بالاستثمار الأجنبى.

والنسبة المخصصة والتى قدرها ٧ , ٠٪ من ناتج الدخل القومى للدول المتقدمة لاتفى بحاجات الدول النامية، ولذا لابد من السعى فى جلب الاستثمار الأجنبى لأهميته فى تدفق الأموال إلى الأسواق المحلية، وتقديم الخبرات والتكنولوجيا المتقدمة التى تغتر إليها الدول النامية. وهذا مجال لابد لهذه الدول أن تسعى إلى تحقيق تقدم فيه؛ كى تحظى بالاستفادة من ايجابياته.

وإضافة إلى النظر إلى تدفق رؤوس الأموال، تعتبر التجارة العالمية محوراً مهمّا؛ إذ إن الدول النامية عليها أن تفكر مليا فى فتح أسواقها للمنتجات الخارجية كما هو الحال عند الدول المتقدمة، وفى هذا الإطار، تعتبر الزراعة محوراً حساساً ومهما بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية World Trade Organization والبنك الدولى World Bank، وإذ كانت هناك جدية لتحقيق العدالة والمساواة، فلابد للدول المتقدمة فى فتح أسواقها، للمنتجات الزراعية والبضائع الأخرى لتسهيل التبادل التجارى وإزالة العوائق أمام التجارة العالمية.

وقضية أخرى غاية فى الأهمية هى الفجوة فى المعرفة العلمية Scientific Knowledge بين الدول النامية والمتقدمة، والقضايا المتعلقة بالطاقة والاحتباس الحرارى والتلوث البيئى إذ إن هناك قرارات حاسمة لابد من اتخاذها، كما أن المناقشات الدولية الجادة حول ضرورة ايجاد بدائل للطاقة تعتبر قضية محورية أيضا، على اعتبار أن البدائل المقترحة مثل الهيدروجين والطاقة النووية تحتاج إلى وقت طويل للاستفادة منها قد يمتد إلى خمسين أو ستين سنة قادمة ولربما أكثر من ذلك، وهناك الآن فجوة ظاهرة فى توفير الطاقة اللازمة، حيث يوجد بليونان من البشر حول العالم لا تتوافر لديهم الطاقة الكهربائية، وتوفير طاقة كافية لخدمة البشرية دون إحداث تأثير على الكرة الأرضية يحتاج إلى تفكيك جدى ودراسات علمية مستفيضة، لابد وأن يساهم فيها الأكاديميون فى مؤسسات التعليم العالى الذين يعول عليهم مشاركة جادة وفاعلة فى هذا الجانب.

ولابد من لفت أنظار جميع اللاعبين الرئيسيين إلى هذه القضية، وإعطائها كل الاهتمام من كل الأطراف المعنية؛ تحقيقا لتضافر الجهود والتعاون الجاد فى التعامل مع المشكلة بصورة جدية وواقعية، وفى هذا الإطار ينبغى مشاركة المجتمع المدنى،

ولايكون ذلك بالحوار والمناقشة فقط، وإنما تثقيف العامة بمثل هذه القضايا حتى يكون لديهم الوعى الكافى بها.

وعوداً على ما ذكر سابقا حول الهدف السادس الذى حدده كوفى عنان وهو التعليم، تعتبر منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) أن التعليم مهم للغاية ولذا ضمنته ليكون الهدف السادس من بين أهدافها الأساسية، وأعطته أهمية وعناية خاصة، كما اهتمت بالتعلم مدى الحياة lifelong learning لأهميته ودوره فى التكيف مع مقتضيات العصر وتغيراته المستمرة. وفى هذا المنطلق تؤمن المنظمة بدور الجامعات فى هذا الجانب، وكذلك فى جانب بناء المعرفة ونقلها.

الجامعات كوسيط Mediator

تلعب الجامعات دوراً محوريًا فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما تمثله من مركز اشعاع للعلم والمعرفة، إلا أن جيلز بريتون يقلل من أهمية الجامعات ودورها المؤثر فى المرحلة القادمة؛ نظراً لما توفره التكنولوجيا من تحديث فى أساليب وأنماط التعليم العالى، ولذا يعتقد أن المكان الجامعى لم يعد بتلك الأهمية التى كان يشغلها فى فترة سابقة، وعلى النقيض من ذلك، ترى منظمة التعاون الاقتصادى والتطوير أن الدور الاجتماعى للجامعات فى العالم، الذى يشهد تغيرات مستمرة، أصبح أمرا مهمًا، وترى بأن الجامعات ليست ذلك المكان الذى يضم الصفوة والنخبة كما كان ينظر إليها سابقا، بل عليها أن تقوم بدورها الريادى، وواجباتها أن تلعب دور الوسيط بين الدولة والمجتمع المدنى.

ومع ذلك لابد أن تحافظ الجامعات على مكانتها وتميزها حيث تنظر الدول إليها على أنها أحد محركات العولمة motors of globalization، وبمعنى آخر أن الجامعة وما تقدمه من مخرجات تساهم فى رفع العائد الاقتصادى فى التعليم. ومن هنا لاينبغى تكليف الجامعات فوق طاقتها من خلال التوقعات الكبيرة، ولا يجب النظر للتعليم العالى كما حدث فى الخمسينيات وبداية الستينيات على أنه يمثل المدينة الفاضلة، والمثل الاجتماعى الأعلى؛ إذ إن نمط التفكير فى تلك الحقبة كان ينظر للجامعة على أنها المكان والجهة، التى بإمكانها أن تكون المدينة الفاضلة المثالية

للمجتمع الجديد، وأن كل المشكلات التى يواجهها المجتمع يمكن حلها فى هذه المدينة الفاضلة، من خلال التوسع فى التعليم، بزيادة الإنفاق على التعليم من الناتج القومى الإجمالى، والذى كان مكلفًا للغاية.

إن هذه النظرة ينبغى الوقوف عندها بعناية، فلا أحد ينكر دور التعليم كأحد العوامل المهمة والمؤثرة فى النمو الاقتصادى، وأنه مؤثر ومحرك أساسى فى العولمة، ولكن الأهم من ذلك هو مقدرة التعليم العالى على تزويد المجتمع والأفراد، وفى كل المستويات بالقدرات اللازمة التى تؤهلهم ليكونوا مؤهلين ومشاركين فاعلين فى النقد الواعى البناء. وترجع أهمية ذلك الدور للتعليم العالى إلى كون أن الأمور فى المجتمعات تصير إلى مزيد التعقيد، والتعامل مع القضايا الجديدة والظواهر الحديثة داخل هذه المجتمعات يتوسع يومًا بعد الآخر مما ينذر بمزيد من التغيرات. وعلينا أن نملك القدرة والفهم لاستيعاب القضايا الجديدة والتعامل معها. إن هذا التحول لاشك أنه سوف يؤثر على طلبة الجامعات وعلى المجتمع بصفة عامة، مما يستدعى العمل على توعية المجتمع بأهمية التعليم، وما يمثله التعلم مدى الحياة lifelong learning من دور أساسى فى التكيف مع المتغيرات الجديدة، التى تظهر نتيجة للعولمة.